EASTLAWS.COM
شبكة قوانين الشرق

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٥م
بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى .
وعلى قانون العقوبات وتعديلاته .
وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى

(المادة الأولى)

يعدل قانون العقوبات بأن يستبدل بنصوص المواد ٢٢٦و ٢٢٧و ٢٢٩و ٢٣٠و ٢٣١ و ٢٥٧ النصوص التالية . وتضاف ثلاث مواد جديدة برقم ٢٢٩ مكررة جو ٢٣١ مكررة أو ٢٣١ مكررة ب على الوجه التالى :

مادة ٢٢٦ – الرشوة

يعاقب بالسجن كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ عطية أو وعدا بشىء لا حق له فيه نقدا كان أو أى فائدة أخرى لاداء عمل أو للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته . أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها . ولو كان يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الاخلال بواجبات وظيفته . أو اذا قبل الموظف العمومى العطية عن عمل من أعمال وظيفته تم القيام به وتطبق العقوبة ذاتها على الراشى وعلى من توسط عمدا بين الراشى والمرتشى .

مادة ٢٢٧ – أفعال فى حكم الرشوة

يعد قانونا فى حكم المرتشى ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ عطية أو وعدا بشىء لا حق له فيه نقدا كان أو أى فائدة أخرى . لا ستعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم للحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة أو أية جهة خاضعة لاشرافها على أعمال أو التزام أو مقاولة أو اتفاق توريد . أو ترخيص . أو أوامر أو قرارات أو أحكام أو وظيفة أو خدمة أو رتبة أو أوسمة أو أية مكافأة أو مزية من أى نوع .

EASTLAWS.COM
شبكة قوانين الشرق

مادة ٢٢٩ – رفض الرشوة

يعاقب بالسجن كل من عرض على موظف عمومى دون أن يقبل منه عرضه عطية أو وعدا بشيء لا حق له فيه نقدا كان أو أى فائدة أخرى لحمله على أداء عمل من أعمال وظيفته أو لعمل مخالف لواجباته أو للامتناع عنه أو تأخيره .

مادة ٢٢٩ مكررة (ج)

مع عدم الاخلال بتعريف الموظف العمومى الوارد فى البند (٤) من المادة (١٦) يعد أيضا فى حكم الموظف العمومى :

أ) رؤساء وأعضاء الهيئات النيابية أو المحلية سواء كانوا منتخبين أو مختارين بأية طريقة أخرى .

ب) رؤساء وأعضاء اللجان الشعبية .

ج) رؤساء وأعضاء مجالس ادارة ومديرو وموظفو ومستخدمو الشركات والمؤسسات والجمعيات والمنشآت اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة تساهم فى رأس مالها .

مادة ٢٣٠ – اختلاس الأموال العامة والخاصة

يعاقب بالسجن كل موظف عمومى يكون فى حيازته بحكم وظيفته أو مهنته نقود أو أى مال منقول من أموال الادارة العامة أو الأفراد واختلسها ادعى ملكيتها أو ملكها لغيره .

مادة ٢٣١ ابتزاز الأدوال

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات كل موظف يسيء استعمال وظيفته أو مهامه ويرغم غيره أو يحمله على اعطائه أو الوعد باعطائه هو أو غيره نقودا أو منفعة أخرى لا حق له فيها .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنتين اذا استلم الموظف العمومى الشيء غير المستحق مستغلا غلط الغير فقط .

مادة (٢٣١ مكررة (أ)

يحكم على الجانى فى جميع الأحوال المبينة بالمواد ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ بغرامة تعادل ضعف ما طلب الموظف العمومى أو قبل أو وعد به أو عرض عليه أو اختلس على ا تقل عن مائة دينار .

EASTLAWS.COM
شبكة قوانين الشرق

مادة ٢٣١ مكررة (ب)

اذا كان أداء العمل أو الامتناع عنه المبين بالمواد ٢٢٦و ٢٢٧و ٢٢٩و حقا . تخفض العقوبات الى النصف .

مادة ٢٥٧ – الادعاء بالتأثير

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار كل من ادعى أن له تأثيرا فى موظف عمومى و أخذ لنفسه أو لغيره أو حمل الغير على ان يدفع له أو لغيره مالا أو منفعة أخرى أو حصل على وعد بذلك لقاء توسطه لدى الموظف العمومى .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أخذ لنفسه أو لغيره مالا أو منفعة أخرى أو حصل على وعد بذلك بادعوى وجوب استخدام المال أو المنفعة لكسب عطف الموظف العمومى ومكافأته به .

المادة (الثانية)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة

الرائد / عبد السلام احمد جلود
رئيس مجلس الوزراء

محمد على الجدى
وزير العدل

صدر فى ١٠ رجب ١٣٩٥هـ
الموافق ١٩ يوليه ١٩٧٥م